جامعة قاصدي مرباح _ ورقلـــة _

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ودورهما في التنمية المحلية في الجزائر

عقد الامتياز حالة بلدية حاسي بن عبد الله

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص تنظيمات سياسية وإدارية

إعداد الطالبة :

مرابطي وفاء.

إشراف الدكتـــــور :

مصطفى بلعور.

السنة الجامعية

2016-2015

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى :

إلى والديا الكريمين.... لهم مني كامل المحبة والتقدير وحفظاهما الله وأطال في عمرهما .

إلى إخوتي ريـــان، ليليـــــا، أنيـــــس، بـــــلال، بهـــاء الديـــــن

أختي أميـــــــنة شفاها الله

وفـــاء

الشكـــــــر و تقـــــديـــر :

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل . فالحمد لك ربي حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت والحمد لك بعد الرضى .

وإنه لشرف لي بعد أن أتممنا هذا العمل أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور الفاضل مصطفى بلعور ،على جهده المتفاني ونصحه العلمي القيم ودعمه لإتمام هذا العمل وإخراجه في صورته النهائية .

ملخص الدراسة :

يهدف البحث إلى إبراز دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في احداث تنمية محلية بجوانبها المختلفة الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها و ذلك عن طريق ابراز الأسباب و الدوافع التي جعلت الحكومة تلجا للقطاع الخاص و الاستفادة من الخدمات التى يقدمها في اطار تبني عقود الشراكة بين القطاعين لسد العجز على مستوى القطاع العام في ظل المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية و الخارجية المرتبطة بالمنافسة الاقتصادية و التحديات التنموية الجديدة و تنفيذ خدمات ذات جودة عالية .

الكلمات المفتاحية :

الشراكة ، الشراكة بين القطاعين ، القطاع العام ، القطاع الخاص ، التنمية المحلية ، البلدية ، عقد الامتياز

Résumé

Ce mémoire vise à mettre en évidence le rôle du partenariat entre les secteurs privé et public, à apporter un développement local avec ses divers aspects économique, social et autres, et cela en mettant en évidence les raisons et les motifs qui ont fait que le gouvernement ait recours au secteur privé et ainsi profiter des prestations proposées dans le cadre des contrats de partenariat entre les deux secteurs pour couvrir le déficit au niveau du secteur public compte tenu des exigences économiques et sociales internes et externes liées à la concurrence économique et aux nouveaux défis du développement et la mise en œuvre des services de haute qualité.

Mots clés :

Partenariat, le partenariat entre les deux secteurs, le secteur public, le secteur privé, le développement local, la commune.

مقدمـــــــــة

حضي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير من قبل المفكرين والباحثين في العلوم السياسية والاقتصادية على حد سواء و حتى من قبل الهيئات الدولية والحكومات والمؤسسات العمومية، بعدما أصبحت عملية التنمية تمس جوانب مختلفة وتتطلب تظافر الجهود والإمكانيات واستعمال كافة طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والخاص للوصول للأهداف التنموية المسطرة ومواجهة كافة الصعوبات والتحديات التي تقف حاجزا وعائقا في تحقيق التنمية أصبحت التنمية المحلية عنصرا أساسيا وضروريا لتحقيق التنمية الشاملة من خلال استغلال كافة الموارد والطاقات المحلية ومشاركة الجهود الشعبية بالتعاون والتفاعل مع الإدارة المحلية والجهود الحكومية للوصول إلى التنمية الوطنية.

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى دفع عجلة التنمية المحلية من خلال تبني عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي يمكن أن يساهم بشكل كبير في عملية التنمية الشاملة.

أهمية الدراسة :

تظهر أهمية هذه الدراسة من عدة نواحي :

- تزايد الاهتمام بإشراك القطاع الخاص إلى جانب الدولة في دعم التنمية المحلية و هو ما أكد عليه قانون البلدية رقم 10/11.
- محاولة الوقوف على الأدوار التي تلعبها عملية الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في سبيل النهوض بالاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية المحلية .
- معرفة أهم المشاكل و المعوقات التي تقف أمام عملية الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و التي تؤثر سلبا في تحقيق التنمية المحلية .

أهداف الدراسة :

إن قيمة أي بحث علمي هو تحقيق أهداف و نتائج ملموسة على ارض الواقع فمتى كانت علمية و عملية فهي تخدم الفرد و المجتمع على حد سواء و تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي :

- دراسة واقع الشراكة بين القطاعين الحكومي و الخاص و مدى مساهمتها في مجال التنمية المحلية و تحديد المشكلات التي تواجه عملية الشراكة في سبيل تحقيق تنمية محلية بالجزائر .

- لفت انتباه الجهات المعنية(الحكومة) للاهتمام أكثر بالقطاع الخاص و منحه مزيدا من التسهيلات الإدارية لإشراكه في عملية التنمية .

مبررات اختيار الموضوع

إن تزايد عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مختلف دول العالم يجعل من هذا الموضوع حقلا مهما للدراسة بغية الوصول إلى نتائج ايجابية المنجرة عن عملية الشراكة وتكمن مبررات اختيار الموضوع فيما يلي:

➢ المبررات الذاتية:

- ارتباط الموضوع بتخصصنا التنظيم السياسي و الإداري و محاولة توظيف المعارف النظرية في مثل هذا الموضوع .

- تكمن في الرغبة في دراسة تفضي إلى معرفة الجهود التي تبذلها الإدارة المحلية لجذب القطاع الخاص وتشجيعه على عملية الشراكة.

- الرغبة الشخصية في دراسة موضوع الشراكة بين القطاع العام و الخاص باعتباره موضوعا حديثا و حيويا و متجددا مع الأوضاع المستجدة .

➢ المبررات الموضوعية:

- تركيز اهتمام الهيئات الدولية بموضوع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص باعتباره الحل المناسب و الملائم للعديد من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية .

- تعتبر عملية الشراكة عاملا فعالا و مهما في تحقيق التنمية المحلية.

- الرغبة في الوقوف على ادوار القطاع الخاص و دخوله كشريك للقطاع العام.

➢ الدراسات السابقة :

- دراسة "عبد الرزاق مولاي لخضر بعنوان "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر - " توصلت هذه الدراسة إلى أن القطاع الخاص يساهم بشكل كبير في عملية التنمية المحلية من خلال مشاركته في انجاز المشاريع المحلية و تهيئة البنية التحتية و كذلك أبرزت هذه الدراسة أهم المعوقات التي تعترض القطاع الخاص في سبيل تحقيق التنمية .

- دراسة " خنفري خيضر " بعنوان " تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و أفاق " بحيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها إن التنمية المحلية إحدى مستويات التنمية و أداة من أدوات ترقية و تحسين الإطار المعيشي للمواطن و ذلك من خلال إتباع سياسات و استراتجيات معينة الانجاز مختلف البرامج التنموية .

➢ **إشكالية الدراسة :** تتمحور في سؤال مركزي :

إلى إي مدى تساهم الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية نذكر منها ما يلي :

- ما مفهوم الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ؟
- ما مفهوم القطاع العام و الخاص ؟
- ما مفهوم التنمية المحلية ؟
- ماهي أهم العقود التي تبرمها الادارة المحلية مع القطاع الخاص من اجل تحقيق تنمية محلية في الجزائر ؟

➢ **فرضيات الدراسة :**

- أدت العوامل الداخلية و الخارجية إلى الاتجاه نحو الشراكة بين القطاعين العام و الخاص
- يتطلب تحقيق التنمية المحلية اللجوء إلى عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص

➢ **مناهج الدراسة :**

- **المنهج القانوني :** من خلال الاستعانة بالقوانين و المواد المتعلقة بعقود الشراكة بين القطاعين .
- **منهج دراسة حالة :** من خلال قيامنا بدراسة حالة بلدية حاسي بن عبد الله
- **المنهج الوصفي :**يساعدنا هذا المنهج على وصف ظاهرة الشراكة بين القطاع العام و الخاص و التنمية المحلية و إبراز أهم الأدوار التي تقوم بها عملية الشراكة في تحقيق التنمية المحلية .

➢ **تقسيم الدراسة :** انطلاقا من الإشكالية و الفرضيات المطروحة عمدنا إلى تصميم الدراسة إلى فصلين و هما:

حيث تناولنا في الفصل الأول دراسة الإطار المفاهيمي لكل من الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و متطلبات الشراكة ، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى تعريف القطاع العام و الخاص و أهم مميزاتها ، أما المبحث الثالث تم التطرق فيه إلى ماهية التنمية المحلية و أهم مرتكزاتها .

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لدراسة تطبيقية لعملية الشراكة بين القطاعين فتناولنا في المبحث الأول أهم العقود التي تتبناها الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية المحلية(عقد الامتياز كنموذج) أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى دور الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في

الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي و أهم المعوقات التي تعترض عملية الشراكة في سبيل تحقيق النتائج المرجوة

أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة نموذج عقد الشراكة بين القطاعين لبلدية حاسي بن عبد الله

- **صعوبات الدراسة :** لقد واجهتنا صعوبات كثيرة اثناء انجازنا لهذا البحث ويمكن ايجازها فيما يلي:
  - غياب الدراسات التي تتناول موضوع الشراكة بين القطاع العام والخاص خاصة المتعلقة بالجماعات المحلية.
  - قلة المراجع المتعلقة بصلب الموضوع خاصة التي تتناول حالة الجزائر.
  - قلة وتذبذب القوانين التي تنظم عملية الشراكة في الجزائر وكلها تندرج في اطار قوانين الادارة المحلية(البلدية الولاية)

الفصل الاول

الاطار النظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تعتبر الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص من الأدوات الفاعلة التي تستعين بها الهيئات الحكومية لتفعيل المؤسسات من اجل خلق ديناميكية وفعالية عالية مما يضمن الاستمرارية في تحقيق التنمية المحلية للوصول إلى التنمية الشاملة ولهذا يتوجب علينا تحديد مفاهيم وضبطها لان معظمها لا يزال يثير الكثير من الجدل بين المفكرين والباحثين ، لذا سنحاول في هذا الفصل ضبط أهم مفاهيم الدراسة والمتمثلة في مفهوم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ومفهوم القطاع العام والخاص ومفهوم التنمية المحلية .

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى :

- **المبحث الأول: ماهية القطاع العام و القطاع الخاص**
- **المطلب الأول** : مفهوم القطاع العام و مميزاته

  المطلب الثاني : مفهوم القطاع الخاص و مميزاته
- **المبحث الثاني : مدخل مفاهيمي حول الشراكة بين القطاع العام والخاص**
- **المطلب الأول** : تعريف الشراكة بين القطاعين
- **المطلب الثاني** : متطلبات الشراكة بين القطاعين الحكومي و الخاص
- **المبحث الثالث: ماهية التنمية المحلية**

  المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية و خصائصها

  المطلب الثاني : مرتكزات التنمية المحلية

المبحث الأول: ماهية القطاع العام و القطاع الخاص

عرفت السنوات الأخيرة تزايد كبير في استخدام مصطلح القطاع العام و الخاص ،حيث برزت العديد من الدراسات تهتم بالقطاع الخاص و العام ، و تحاول البحث في عملية التكامل و الشراكة بينهما ، و من خلال هذا المبحث سنحاول الإلمام بمجموعة من التعاريف حول القطاع العام و القطاع الخاص مع إبراز أهمية القطاعين و أهم مميزاتهما

المطلب الأول: مفهوم القطاع العام ومميزاته

نهدف من خلال هذا المطلب إلى تقديم مجموعة من التعاريف حول القطاع العام و ابرز أهم مميزاته

أولا- تعريف القطاع العام:

تعددت و اختلفت التعاريف التي تشير للقطاع العام و يمكن اجمال اهمها فيما يلي :

المفهوم الأول: " يقصد بالقطاع العام وحدات قطاع الأعمال التي تدار من قبل الحكومة والتي لا يمكن أن تدار من قبل القطاع الخاص. وتقوم المؤسسات العامة بإنتاج السلع والخدمات وتقديمها إلى الجمهور بالأسعار الإدارية ويؤدي النشاط الحكومي بإدارة هذه المشاريع والمؤسسات إلى تعطيل آليات السوق وتسوية المنظومة السعرية ، وعادة ما يرتبط القطاع العام بالتخطيط المركزي ولكنه غير ضروري لوجوده"[1]

المفهوم الثاني : هو " ذلك القسم من الاقتصاد يعنى بصفقات الحكومة فهذه الأخيرة تتلقى الدخل من الضرائب وغيرها من الإيرادات وتؤثر على أعمال الاقتصاد من خلال قراراتها الاتفاقية والاستثمارية (مصروفات حكومية) وعبر سيطرتها (من خلال السياسة المالية والضريبية) على قرارات الإنفاق والاستثمار في قطاعات الاقتصادية الأخرى "[2]

[1] مجيد،ضياء،**الخصخصة و التصحيحات الهيكلية (اراء و اتجاهات)**.الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ،2008،ص09

[2] ليث عبد الله ،القهيوي،بلال محمود ،الوادي ،**التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص .**ط1،الأردن:الحامد للنشر و التوزيع،2012،ص29-30.

واقترن القطاع العام بالملكية العامة لوسائل الإنتاج وخاصة في الدول الاشتراكية سابقا أو الدول التي سلكت نظام التخطيط المركزي لتسيير اقتصادياتها حيث قامت الدول الاشتراكية على تأميم كل القطاعات التي كانت مملوكة لأفراد الخواص.

المفهوم الثالث: "هو القطاع الذي يخضع للسيطرة الكاملة ،وفي هذه الحالة يتم النظر إلى الدولة كوحدة اقتصادية تقوم بأنشطة اقتصادية مناظرة لأنشطة القطاع الخاص غير أن هذه الأنشطة الاقتصادية العامة تشكل جزء لا يتجزأ من الخطط أو البرامج الاقتصادية للدولة.[1]

ثانيا – مميزات القطاع العام :

يختلف القطاع العام بين الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية ففي الدول الاشتراكية هدفه هو تلبية الحاجات الاجتماعية أولا دون مراعاة جانب الربح المادي وبالتالي تحقيق عمالة كاملة والاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية بأشكالها أما في الدول الرأس مالية فالقطاع العام رغم ثانويته وعدم انتشاره فهدفه هو ضمان الاستقرار الاقتصادي وسد ثغرات النظام الرأسمالي وتكييفه مع المتغيرات الطارئة اقتصادية كانت أم اجتماعية فالقطاع العام في الدول الرأسمالية ليس غاية في ذاته بل هو وسيلة فحسب الامتصاص بعض السلبيات الرأسمالية.

ومن أهم خصائص القطاع العام أن وجوده أمر ضروري للسيطرة على الموارد الاقتصادية الوطنية وامتلاك هذه السيطرة مطلب أساسي وضرورة موضوعية في أي دولة تسعى إلى القضاء على روابط تبعية وإرساء قواعد الاستغلال الاقتصادي بمعنى أن الحاجة إلى القطاع العام خاصة في الدول النامية أمر ضروري فلا يمكن تحقيق أهداف مثل النمو الاقتصادي وتوزيع الاستثمارات وخلق فرص عمل لتوظيف القوى العاملة المتنامية وأيضا للحد من التبعية للنظام الاقتصادي العالمي دون أن تلعب الدولة دورا كبيرا في الاقتصاد عبر مؤسساتها العامة.[2]

---

[1] عبده،الربيعي،محمد،الفاضل، **الخصخصة و أثارها على التنمية بالدول النامية** .ط1،القاهرة:مكتبة مدبولي، 2004،ص14

[2] صباح،لمرواد، **دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة دراسة ميدانية في المدينة الجديدة (على المنجلى) .(رسالة ماجستير** في علم الاجتماع الحضري،كلية العلوم الانسانية و علوم الاجتماعية ،قسم علم اجتماع ،جامعة قسنطينة ، 2011)،ص17.

ومن هنا فخصائص القطاع العام تختلف من دولة إلى أخرى حسب الاختلاف في السياسة العامة وحسب اختلاف شكل تدخل الدولة في الاقتصاد . في النظام الاشتراكي يسير القطاع العام من منظور تدخل الدولة في هذا القطاع و التحكم في تسييره، عكس النظام الليبرالي القائم على منح الحرية لوجود القطاع العام و ترك مجال تسييره للمديرين أو الخواص.

المطلب الثاني: مفهوم القطاع الخاص و مميزاته

يعد القطاع الخاص الحلقة الأهم في عملية الشراكة مع القطاع العام، وتناول الباحثين موضوع القطاع الخاص بشكل مستمر لإبراز دوره المهم في مسار عمليات التنمية، و لأهمية هذا القطاع برزت العديد من التعاريف التي تطرق إليها المفكرين و المؤسسات الدولية و سنحاول تقديم مجموعة عنها حسب مايلي:

التعريف الأول: هو اقتصاد القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة ويفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل أي فئة (دولة أو غيرها) في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة.[1]

التعريف الثاني: القطاع الخاص هو القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.[2]

التعريف الثالث: هو عنصر أساسي ومنظم في النشاط الاقتصادي ويقوم بمباشرة عملية الإنتاج على نظام السوق والمنافسة ويتسم النشاط فيه بالمبادرة الخاصة وتحمل مخاطر القرارات والأنشطة المتخذة.[3]

---

[1] مجيد ،ضياء ،**مرجع سابق** . ص 18

[2] عبده،الربيعي ،محمد ،الفاضل ،**مرجع سابق.** ص 4

[3] كريم،بودخدخ، سعيد ،بودخدخ ،**"رؤية نظرية حول استراتجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي"** ،الملتقى الوطني الاول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة مابعد البترول، جامعة جيجل ، 20-21 نوفمبر 2001 ، ص9 .

التعريف الرابع: هو ذلك القسم من الاقتصاد يهتم بصفقات الأسر حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى، وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق (المصروفات الاستهلاكية على السلع والخدمات والادخار).[1]

وينقسم القطاع الخاص إلى قسمين:[2]

قطاع خاص منظم: هو القطاع الذي يعمل في إطار منظم حيث يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية.

قطاع خاص غير منظم: هو القطاع الذي لا يمسك في عمله وتعامله حسابات نظامية وهو القطاع الحرفي.

ثانيا- مميزات القطاع الخاص

يتميز القطاع الخاص بخاصية الديناميكية والحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة للتسيير الفعال ونجاعته بعكس القطاع العام والذي هو بطيء في حركته ومبادرته لأنه يخضع للتخطيط المركزي ومسيرا إداريا تحكمه أساليب بيروقراطية وسياسية. وتعتبر أهم عوامل نجاح القطاع الخاص في كثير من البلدان حسب رأي بعض الاقتصاديين في النقاط التالية: [3]

- وضوح الهدف للقطاع هو هدف واحد هو الربح الأقصى وليس له أهداف أخرى.
- توظيف العدد الضروري من العمال وهذا عكس القطاع العام الذي يوجد فيه استمرار فائض في عدد العمال مما يخفض إنتاجياته
- التوسيع في مبدأ استخدام مبدأ الثواب والعقاب اي القطاع الخاص نظام المكافآت والحوافز كالترقية مثلا ومعاقبة المقصرين .
- المنافسة وسرعة الانجاز.

---

[1] ليث، عبد الله ، القهيوي ،بلال ،محمود،الوادي، **مرجع السابق** ،ص 35.

[2] خليل،خميس، **"مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر."** .مجلة الباحث جامعة ورقلة،عدد09،2011،ص205.

[3] صباح،لمرواد.**مرجع سابق**،ص20

يتمتع القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة مع القطاع العام مما يؤدي إلى توفير في الموارد المائية وتحسين الأداء في مجال الخدمات التي يوفرها.

- يتفوق القطاع الخاص على القطاع العام فيما يخص تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية الأمر الذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد.
- يتصف القطاع الخاص بإتباع أساليب إدارية حديثة وكذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تجديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى الزيادة الإنتاجية.
- بالإضافة إلى ذلك يؤدي تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص إلى غزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها موازنة الدولة تتجه الخسائر التي لحقت بالشركات العامة.

الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على النمو الاقتصادي والحد من الفقر إذ أن القطاع الخاص المحلي القوي والفعال يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المستدام فعبر توفير فرص العمل ،فرص التوليد الدخل يستطيع القطاع الحد من الفقر.[1]

و أخيرا يعد القطاع الخاص القسم الأهم داخل أي اقتصاد فعن طريق هذا القطاع تعمل الدولة على زيادة عملية الإنتاج و تحسين النمو الاقتصادي و الاجتماعي داخل الدولة، و للقطاع الخاص أهمية كبيرة كونه يشارك في تخفيف الأعباء المالية و المادية على كاهل الدولة و يشاركها في تنفيذ السياسات العامة الداخلية.

[1] عبد الرزاق،مولاي لخضر،**متطلبات التنمية في القطاع الخاص بالدول النامية –حالة الجزائر**.مجلة الباحث جامعة ورقلة ،العدد07،2009 ص03.

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي حول الشراكة بين القطاع العام والخاص

أصبحت الشراكة عملية حتمية، تلجأ إليها جل دول العالم، تهدف من خلالها إلى التعاون بين القطاع العام والخاص في مجالات عدة لتسيير المرافق والخدمات العامة لدولة وهذا كمحاولة لتحقيق جملة من الأهداف ، ومن خلال هذا المبحث سنحاول تقديم مجموعة من التعاريف حول عملية الشراكة بين القطاع العام والخاص ومبررات ومزايا الشركة والأهداف المرجوة منها.

المطلب الأول : تعريف الشراكة بين القطاعين

أولا- تعريف الشراكة

أ -الشراكة:

الشراكة تعتبر مفهوما حديثا ، ظهر في القاموس في سنة 1987 بالصيغة الآتية "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين" ، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة الشراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينيات ، لقد تم استعمال كلمة الشراكة كثير من طرف الكثير من الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا في هذا الإطار يقترح بوتسون "B.Ponson" تعريفا للشراكة بأنها تتمثل في كل أشكال التعاون مابين المؤسسات أو المنظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها " فالشراكة تبقي المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.[1]

ب -تعريف الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

عملت دول العالم في السنين الأخيرة على تبني خيار الشراكة بين القطاع العام والخاص كآلية جديدة لتسيير الخدمات وتحديثها، ومنه أصبحت عملية الشراكة تلقى اهتمام الباحثين في كل المجالات، فتعددت التعاريف حول الشراكة بين القطاع العام والخاص، وسنحاول إبراز بعض التعاريف من خلال النقاط التالية:

[1] ليث عبد الله ، القهيوي ، بلال محمود ، الوادي ، **الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص (الإطار النظري والتطبيقي).** ط1، الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص23

عرفت الشراكة بين القطاع الخاص والعام على : أنها أوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية،على أساس من المشاركة والالتزام بالأهداف وحرية الاختيار والمسؤولية المشتركة والمسائلة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهد العدد الأكبر من أفراد المتجمع ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتهم حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصر بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل".[1]

ووفقا لتقرير للبنك الدولي لسنة (2009)" فإن الشراكة بين القطاعين بمفهومها الواسع تعني كل العلاقات التعاقدية والتشريعية بين هيئات عمومية وخاصة تهدف لتحسين أو الرفع من خدمة الهياكل التحتية ومن منظور هذه المؤسسة الدولية فإن الهيئة العمومية تتضمن السلطة الوطنية والإقليمية أو المحلية[2]".

ويمكن تعريفها بأنها الترتيبات التي يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة على أن تقدمها الحكومة وقد تنشا الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال عقود الامتياز وعقود التأجير التشغيلي، ويمكن الدخول فيها للقيام بمجموعة كبيرة من مشاريع البنية التحتية ذات الصلة بالمواصلات(كالطرق السريعة والجسور والأنفاق) وأماكن الإقامة (كالمستشفيات والمدارس والسجون)".[3]

وتعرف أيضا: اتفاق تعاقدي بين القطاعين العام والخاص يكون الاتفاق فيه واضح الأهداف ويتعلق بمساهمة القطاع الخاص على شكل تقديم أصول أو خدمات والتي كانت الحكومة تقدمها مباشرة.[4]

واستخلاصا فالشراكة عملية تعبر عن عقد اتفاق بين القطاع العام والخاص يتم بموجبه منح القطاع الخاص بعض المشاريع المتفق عليها في القانون المنظم لعملية الشراكة، تسعى الدولة من خلاله إلى تقليل الأعباء على القطاع العام، وإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية.

---

[1] عادل،محمد الراشد ،**ادارة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص** .القاهرة : المنظمة العربية لتنمية الإدارية، 2006،ص05.

[2] ليث عبد الله ، القيهيوي ، بلال محمود ، الوادي ، **مرجع سابق** ،ص 24.

[3] .لخضر عبد الرزاق، مولاي ، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدولة النامية(حالة الجزائر)** ،(**أطروحة دكتوراه** ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة تلسمان، 2010/2009)،ص77.

[4] محمد محمود، عبد الحافظ ، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومتطلبات التنمية :الإمكانيات والتحديات الحالة المصرية في ضوء التجارب الدولية.** القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2013 ،ص05

ثانيا- خصائص الشراكة

إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة أو أكثر الدول أو مجموعات إقليمية فتتطلب هذه العملية جملة من الخصائص نلخصها فيما يلي:[1]

- التقارب والتعاون المشترك ، أي لابد من الاتفاق حول حد ادني من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة .
- علاقات التكافؤ بين المتعاملين .
- خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة .
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال ، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي .
- تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون
- التقاء أهداف المتعاملين على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين.

ثالثا – مبررات الشراكة

تعتبر شراكة القطاعين العام والخاص نموذجا متطورا لأنشطة الأعمال التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي من اجل الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة ويمكن حصر مبررات اللجوء على أسلوب الشراكة بالنقاط التالية : [2]

- عدم قدرة الحكومة علي تحقيق التنمية المستدامة بمفردها
- التغيير التقني والاقتصادي المتسارع أتاح الفرصة لتحقيق تكلفة المشاريع
- ضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو .

[1] ليث عبد الله ، القيهيوي ، بلال محمود ، الوادي ، **مرجع سابق**، ص27

[2] ادارة الدراسات الاقتصادية والمالية ، **الشراكة بين لقطاع العام الحكومة والقطاع الخاص**.دبي: دائرة المالية ،2010، ص 07.

- محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها وتعمل الشراكة على تحقيق حدة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء.
- تقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية
- توسع في اتخاذ القرار خدمة للصالح العام .
- زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقييم العمل العقلاني.
- تزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشاكل ذات العلاقات.
- تحقيق قيمة أعلى للأموال المستمرة.

المطلب الثاني : متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

أولا – متطلبات الشراكة

من خلال مراجعة بعض الدراسات التي حددت متطلبات نجاح هذا الأسلوب يمكن تحديد الخطوط العريضة التالية:[1]

- **دعم سياسي قوى على المستوى القومي** : يشجع هذا النشاط مع وجود تصور واقعي مشترك للشراكة مبني على نقاط القوة والضعف المتوفرة لدى إطراف الشراكة.
- **تحليل صارم لجدوى المشروع قبل التعاقد** : إطار عمل جيد للمشروع (مبنى على مخرجات واضحة)، مقارن قطاع عام أو انجازات محددة للتأكد من قدرة الحكومة على تحمل توفير وحدات الدفع المطلوبة مقابل إتاحة الخدمة.
- **تحليل مفَصَّل للمخاطر** : للمشروع لكلا الجانبين الفني والتجاري فضلا عن المخاطر السياسية .

[1] محمد متولي،دكروري محمد،**"دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية"** .متحصل عليه عبر الرابط www.minshawi.com/vb/attachment.php?attachmentid=494&d=1250162975 تاريخ الاطلاع 12-2-2016 ص06-07

- **عملية تعاقدية جيدة البناء وشفافة وتنافسية .**
- **رغبة عميل القطاع العام " الحكومي " في قبول حلول إبتكارية** : من جانب المتقدمين من القطاع الخاص.
- **عقد تفصيلي** : يتسع لتغييرات معينة في متطلبات المشروع على مدى الزمن.
- **رقابة فعالة وحرفية على مقاول القطاع الخاص من جانب العميل** : لمرحلة التشغيل بالكامل ، تتم بروح الرغبة في تفعيل الشراكة الشاملة.

اختيار المشروعات المناسبة : لا تكون صغيرة جدا، يمكن تكرارها مع رغبة واضحة من القطاع الخاص في المشاركة.

- **الإعداد الجيد** : دراسة واضحة لمجال العمل (تحليل للجدوى) مع توصيف واضح للمخرجات ، وفريق مخلص للعمل لديه القدرات والخبرات الكافية لتعاقد ناجح .
- **دعم استشاري مناسب** : قانوني وفني ومالي من أخصائيين ذوى خبرة .
- عملية تعاقدية شفافة وجيدة البناء والهيكلة وتنافسية
- طريقة سليمة لتقدير "القيمة مقابل النقود " مبنية على نماذج واضحة، وأمثلة، وطرق تشغيل قياسية.
- متابعة للأعمال في مرحلة التشغيل .
- إصرار على تفعيل شراكة القطاع العام والخاص والأطراف المعنية : (الحكومة والمستثمرين والمقرضين والمستخدمين والعملاء) .

ثانيا – أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يمكن ايجاز اهمية الشراكة بين القطاعين العام و لخاص بغرض تحقيق التنمية المحلية في النقاط التالية:[1]

- تصحيح الوضع الاقتصادي.
- تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في العجلة الاقتصادية الوطنية.
- تخفيف الأعباء التمويلية عن الحكومة وخاصة في مشاريع البنية التحتية .
- خلق فرص عمل جديدة .
- تحسين الخدمات المقدمة من الحكومة من خلال جذب الاستثمارات من القطاع الخاص.
- تخفيف مخاطر الاستثمار على الحكومة .
- الارتقاء بالمستويات توجيهات التنموية.
- الدارة والاستغلال الأمثل للمشاريع الاقتصادية بأحدث الأساليب.
- إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين.

و أخير نستنتج ن عملية الشراكة بين القطاعين لها أهمية كبيرة خاصة أنها تساهم في تحقيق معدلات نمو عالية كما تساهم في تخفيف الأعباء المالية على الدولة ، و تعمل كذلك على خلق فرص عمل للمواطنين و تحسين مستوى عيش السكان و تطوير انشطتهم الانتاجية .

[1] ليث عبد الله ، القيهيوي ، بلال محمود ، الوادي ، **مرجع سابق**.ص 24-25.

المبحث الثالث:ماهية التنمية المحلية

تعتبر التنمية المحلية نمط دقيق يهدف من خلاله للوصول إلى التنمية الشاملة فهي تتم على مستوى ضيق فهي تقوم بالنهوض بالمجتمعات خاصة المتخلفة كون المجتمع المحلي جزء لا يتجزأ من المجتمع الكبير، فهي جزء من التنمية الوطنية وتتفاعل معها في درجات متفاوتة و لا تقتصر على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات المختلفة ، وإنما تتضمن مشاركة الإدارة المحلية فنجاح التنمية المحلية يعني نجاح التنمية الشاملة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وخصائصها

وردت وتعددت المفاهيم حول التنمية المحلية، وهذا حسب الزاوية التي تدرس منها، فالمفكر الاقتصادي يقدم تعريف مختلف للمفكر السياسي و الاجتماعي، وسنحاول تقديم تعاريف مختلفة حسب ما وردت في الدراسات والأبحاث الأكاديمية.

أولا– تعريف التنمية: لا يوجد تعريف موحد للتنمية فهي تعرف بمفهومها العام بأنها "عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد".[1]

وهذا التعريف يتضمن عناصر أساسية أن التنمية تعتمد على التخطيط وتركز على الجانب الاقتصادي.

أما مصطلح المحلية: تعرف على أنها "تلك الفضاءات التي توجد بها رابطة اجتماعية مكثفة (علاقات بين الأشخاص وممارسة ثقافية ...) تسمح هذه الرابطة بالتعايش المشترك و بالتالي إعداد استراتجيات جماعية للتنمية"، يقول الاقتصادي برنارد بيكور "مصطلح الأقاليم هو مصطلح مناسب لوصف هذه الفضاءات التي توجد بها تعاونيات وهي فضاءات يتطور فيها الوعي الجماعي والتماسك".

1 خيضر،خنفري،**تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و افاق.(اطروحة دكتورا**،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية و علوم التسير،جامعة الجزائر3،2010)،ص08-11.

ثانيا- تعريف التنمية المحلية:

التعريف الأول: هي عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفعالة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية وتعتمد على تفصيل كل الموارد لمجتمع محلي ما، باعتبارها هذه المواد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان الاستمرارية مع إشراك الإنسان المحلي. [1]

التعريف الثاني: تعرف على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية المحلية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في المنظومة الشاملة والمتكاملة. [2]

التعريف الثالث: تعرف التنمية المحلية بأنها دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى مستوى المعيشة في تلك التجمعات بتحسين نظام توزيع الدخول. [3]

التعريف الرابع: ويعرفها البنك الدولي هي عملية متكاملة أو إستراتجية شاملة تستهدف تطوي الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي والإنشاء الصناعات الريفية توفر فرص عمل جديد وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ووسائل الاتصال والإسكان. [4]

---

[1] الحاج احمد،الامين العوض،حسن،كمال طاهر،رباب، محنية **"الاطر المؤسسية للمجتمع المحلى و الشراكة فى تحقيق التنمية"**.2008 ص09.

[2] رابح،بوقرة،نبيلة ،جعيجع، **"دور المؤسسات المالية فى تمويل التنمية المحلية-وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"**.جامعة المسيلة،الجزائر ،ص02.

[3] خيضر،خنفري،**مرجع سابق**،ص18.

[4] عبد السلام،عبد اللاوي،**دور المجتمع المدني فى التنمية المحلية فى الجزائر-دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج.(رسالة ماجيستير**،كلية علوم السياسية و العلاقات الدولية ،قسم علوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010)،ص53.

ويقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين أساسيين :[1]

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادرتهم الذاتية.
- توفير مختلف الخدمات والمشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

ثالثا– خصائص التنمية المحلية:تتصف التنمية المحلية بعدة سمات من أبرزها:[2]

- إن التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة ، فهي عملية تفاعل حركي وديناميكي مستمر ومتجدد إذ أنها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي بأعضائه وأبنيته المتنوعة بغية إشباع حاجات والمطالب المتجددة للجماعة السياسية من اجل الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعات.
- التنمية المحلية هي عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن وهذا يعني أنها ليست عشوائية وتلقائية بل هي عملية إرادية مخططة.
- التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية وهي إرادة التفكير والتخلص من التخلف وهذا يقتضي وعي وشعور بالتخلف والرغبة بالتخلص منه من قبل المجتمع.
- إن التنمية المحلية عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة والتكامل يعني التسيير في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة.

[1] سليمان ،ولد حامدون ، **"اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية"**. متحصل عليه عبر الرابط ، http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/598.htm تاريخ الاطلاع 14-02-2016 ص

[2] عبد السلام ،عبد اللاوي،**مرجع سابق**، ص 55

رابعا- أهداف التنمية المحلية: يمكن إيجاز أهداف التنمية المحلية في النقاط التالية: [1]

- تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقل المواطنين من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.
- زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تخطيطها وتنفيذها.

كما تهدف التنمية المحلية لتحقيق ما يلي : [2]

- تعزيز روح الجماعة والعمل الجماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات دون الاعتماد على الدولة وانتظار مشاريعها.
- تنمية القدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع المحلي .
- عدم الإخلال في تركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضارية.

---

[1] سليمان،ولد حامدون،**مرجع سابق**

[2] أيمن،عوده المعاني،**الإدارة المحلية** .ط1،الأردن:دار وائل للنشر و التوزيع ،ص39-140 .

المطلب الثاني : مرتكزات التنمية المحلية

تقوم عملية التنمية المحلية على مجموعة من المبادئ والمرتكزات، تعتبر كعناصر أساسية لتحقيق التنمية المحلية الشاملة.

أولا– مبادئ التنمية المحلية

هناك عدة مبادئ تتصل بقضية التنمية كعملية تكاملية فان لم تتوفر هذه المبادئ أو أهمل بعضها فشلت التنمية المحلية في تحقيق أهدافها: [1]

- **التوازن** : يقوم هذا المبدأ على الاهتمام بجوانب التنمية وفقا لحاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجاته تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية فيها وزنا اكبر بالنسبة للقضايا الأخرى ، والتوازن لا يعني تقديم موارد المجتمع على جميع القطاعات بالمساواة وإنما تقسيمها حسب احتياجاتها وإشباع المجتمع مختلف القطاعات التي يحتاج إليها .
- **التنسيق** : ويقصد به توفير جو يسمح بتعاون جميع الأفراد في المجتمع وجميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكامله بما يمنح ازدواج الخدمة او تضاربها وتداخلها مما يهدر الجهود ويزيد من تكاليف الخدمات ويعمل على تشتت المواطنين .
- **الشمولية** : وهذا المبدأ يعتمد على ضرورة الزام تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك دون إهمال قضية والاهتمام بقضية دون الأخرى أي الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات .
- **مشاركة المواطنين في التنمية** : ويقصد بها مساهمة وحصر وتحديد المواد اللازمة لتحقيق الأهداف وكذا مساهمة الأهالي التطوعية في برامج ومشروعات التنمية .
- **التقبل والتوجيه** : ويقصد به انه على الأخصائيين في التنمية أن يتقبلوا المجتمع المحلي الذي يعملون فيه كما هو بظروفه وخبراته وإمكاناته المحدودة وثقافاته وغيرها من الأمور الأخرى وذلك من اجل كسب ثقة المواطنين المحليين وبناء علاقة جيدة بينهم وبين الأخصائيين .

[1] محمد، عبد الفتاح محمد، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية.** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008، ص 49-50 .

- **الاستعانة بالخبراء** : أن عملية التنمية تمس جميع المجالات الحياة وكافة القطاعات المختلفة ، لذا فانه يلتزم على الأخصائيين في التنمية أن يستشيروا خبراء في كافة الجوانب والمجالات التي تطلبها هذه العملية .
- **التقويم:** من اجل معرفة مدى نجاح عملية التنمية أو فشلها يجب على الأخصائيين تنمية المجتمع أن يقوموا بالتقويم بصفة مستمرة ويجب أن يشمل هذا التقويم على:
  - مدى التغير الذي طرأ على المواطنين نتيجة الاشتراك في عمليات التنمية المجتمع
  - مدى التغير الذي طرأ على المجتمع المحلي نتيجة نفس العمليات من مرافق ومشروعات وخدمات

ثانيا- ركائز التنمية المحلية

إن تحقيق التنمية المحلية مرتبط باعتماد وتفعيل الركائز التالية:[1]

1/ <u>تشجيع وتعميق المشاركة الشعبية</u>: أي دعم الجهود المبذولة من قبل الأفراد والأهالي للنهوض بالتنمية وتحسين معيشتهم والرقي بنوعية حياتهم وذلك عن طريق:

- تنظيم المبادرات الشعبية من خلال آليات المشاركة الشعبية المحلية للإسهام في التكاليف الاستثمارية للمشروعات وفق أولويات والاحتياجات الجماهيرية .
- تشجيع منظمات المجتمع المدني كجمعيات للقيام بمهام الإدارة والتشغيل وصيانة المشروعات، الخدمات العامة للوحدات المحلية كأعمال النظافة تحت إشراف الجهات الرسمية.
- التدريب المستمر للقيادات الشعبية المحلية بكافة مستوياتها وفئاتها للارتقاء بقدراتهم على القيام بمهامهم في المشاركة الشعبية.
- تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين وإشراكهم في القرار المحلي.

[1] فرح، رواقات، **<u>دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة مركب حمام الصالحين بخنشلة</u>** .(**<u>مذكرة ماستر اكاديمي</u>** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة . 2013) ص 32.

2/تكامل مشروعات الخدمات : وذلك يعني ارتباط التخطيط وتنفيذ برنامج معين ببقية البرامج الأخرى وتحديد الأهداف العامة والنوعية للبرامج كل قطاع ومراعاة التنسيق فيما بينها ثم فيما بينها وبين غيرها من برامج القطاعات الأخرى مع تحديد واضح لأبعادها البشرية والمكانية والزمنية.

3/الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: تعتمد التنمية المحلية على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية للمجتمع سواء تعلق الأمر بالموارد المادية أو الموارد البشرية حيث يؤدي ذلك إلى خلق منافع عديدة، وإن هذا العنصر هو شراكة عليه.

وإذا اعتبر أن تنمية المجتمع المحلي هي عملية هي العملية التي يتمكن الناس من خلالها أن يعملوا ويعبؤا كل إمكاناتهم بمقابلة أهدافهم العامة.

4/الإسراع في الوصول إلى النتائج: وذلك عن طريق البدء بالاحتياجات الأكثر إلحاحا مع ضرورة الإسراع بالوصول إلى نتائج مادية ملموسة للمجتمع ويجب البدء بالمشروعات ذات العائد السريع وذلك لكسب ثقة المجتمع وإشعارهم بفائدة التعاون مع الجهود الحكومية. [1]

5/التخطيط: يمثل التخطيط منهجا علميا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقها على المستوى المحلي والوطني مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار الطاقات في المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة الذي يشترك في اتخاذها الجزاء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع.

وأخيرا نتوصل إلى فكرة مفادها أن عملية التنمية المحلية لا يمكن أن تنفذ على أرض الواقع بدون وجود مرتكزات و مبادئ تنظم عملية تنفيذها و تتمثل أهم المرتكزات عملية التنمية المحلية في ضرورة وجود تخطيط جدي تقوم به الإدارة المحلية و ذلك بإشراك جميع الهيئات الفاعلة داخل المجتمع خاصة القطاع الخاص و هيئات المجتمع المدني و ذلك للوصول إلى تنمية شاملة تحقق منافع للمواطنين.

---

[1] إيمان ،عامر، **دور سياسة التشغيل في تحقيق التنمية المحلية ، دراسة حالة الوكالة الولائية للتشغيل بسكرة** ، (**مذكرة ماستر أكاديمي** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2013) . ص 41-42

خلاصة الفصل

مما سبق نستنتج أن الشراكة بين القطاعين تسعى إلى تعميق وتوسيع النشاط الاقتصادي من خلال التعاون بين القطاع العام والخاص كما تعطي الفرصة للقطاع العام للاستفادة من الأساليب التقنية والتكنولوجية الحديثة التي يتميز بها القطاع الخاص بعيدا عن الإجراءات الروتينية والتعقيدات التي تسود القطاع العام والمؤسسات الحكومية .

كما تلعب الشراكة دور مهم في عملية الربط بين القطاع العام والخاص من خلال التسيير المشترك للمرافق والمشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للدولة، والتي ترتبط بشكل كبير بعملية التنمية المحلية ،وهذه الأخيرة أصبحت العملية الرئيسية في أي سياسة عامة, تسعى الدولة إلى تحقيقها وتطبيقها على ارض الواقع.

إن وجود قطاع عام يسير سياسات الدولة لم يعد جهاز كافي لتسيير المشاريع التنموية وتحقيق أهداف التنمية المحلية، وأدى هذا إلى استعانة الدولة بالقطاع الخاص كمسيير جديد يدخل ضمن تسيير عملية التنمية عبر آلية الشراكة التي تنتهجها الدول .

ومن خلال هذا الفصل يمكن تقديم مجموعة من الاستنتاجات التالية.

- عملية الشراكة أصبحت لها أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة ، كآلية لتسيير المشترك بين القطاع العام والخاص من أجل تحقيق التنمية المحلية.
- إن وجود قطاع عام يساعده قطاع خاص ضرورة حتمية لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي.
- تزايد دور القطاع الخاص وأصبح المساهم الأكبر في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي بين دول العالم.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية لعملية الشراكة بين القطاعين في تحقيق التنمية المحلية

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية لعملية الشراكة بين القطاعين في تحقيق التنمية المحلية

تمهيد:

إن الشراكة بين القطاعين الحكومي و الخاص عملية تتضمن عمل تعاوني مشترك بينهما ، حيث أصبحت الشراكة بين هذين القطاعين إحدى أكثر الركائز والآليات توظيفا لتحقيق التنمية المحلية، فالقطاع الخاص له دورا رئيسا وفعالا كشريك أساسي للقطاع العام في تنفيذ مختلف البرامج التنموية الوطنية والمحلية، حيث أثبت عملية الشراكة نجاحا في تحقيق انجازات التنموية الوطنية والمحلية، على مستوى تهيئة البنية التحتية و تسيير مشاريع عديدة في قطاع الفلاحة و الأشغال العمومية و تسيير المياه و تزويد بالكهرباء ومن خلال هذا الفصل تطرقنا :

المبحث الأول : أساليب الشراكة بين القطاعين الحكومي و الخاص في التجربة الجزائرية(أسلوب الامتياز كنموذج) .

المطلب الأول: عقد الامتياز كأسلوب لشراكة بين القطاع العام و الخاص .

المطلب الثاني : مجالات منح عقد الامتياز(امثلة).

المبحث الثاني : الشراكة بين القطاعين كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المحلية .

المطلب الاول : دور الشراكة بين القطاعين في المجال الاقتصادي و الاجتماعي .

المطلب الثاني : معوقات الشراكة بين القطاعين .

المبحث الثالث : دراسة لعقد الشراكة لعقد الشراكة بين القطاعين في بلدية حاسي بن عبد الله.

المطلب الأول : تعريف ببلدية حاسي بن عبد الله و هيكلها التنظيمي.

المطلب الثاني: عقد الشراكة بين بلدية حاسي بن عبد الله و القطاع الخاص.

المطلب الثالث: تقيم عملية الشراكة بين البلدية حاسي بن عبد الله و القطاع الخاص .

المبحث الأول: أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التجربة الجزائرية (عقد الامتياز كنموذج)

في ظل التطورات السياسية و الاقتصادية الحاصلة على المستوى الدولي والتحول نحو الليبرالية والاقتصاد الحر، عمدت الجزائر في بداية التسعينات إلى انتهاج سياسة الخوصصة، كمحاولة للدخول إلى مرحلة التسيير الحديث للمؤسسات بما يتماشى والنظام العالمي، وبذلك ظهرت أعداد كبيرة من المؤسسات الخاصة تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية بمفردها أو بالتعاون مع المرافق العمومية التابعة للدولة ، في اطار تحقيق عملية التنمية الشاملة. وللربط بين القطاع العمومي والخاص اعتمدت الجزائر عدة أساليب كآلية للتسيير وعقد الشراكة، خاصة في ظل عجز السلطات العامة عن تلبية العديد من الحاجيات. ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على أساليب الشركة بين القطاعين ودورها في عملية التنمية.

المطلب الأول: عقد الامتياز كأسلوب للشراكة بين القطاع العام والخاص.

1 تعريف عقد الامتياز:

وردت تعاريف عديدة حول عقد الامتياز خاصة في الدراسات القانونية التي تركز على العقد بين المرافق العمومية والقطاع الخاص، وسنحاول التطرق إلى بعض منها والتي قدمها فقهاء والباحثين في القانون والدراسات السياسية والاقتصادية التي تهتم بمجال التنمية.

- عرف ناصر لباد عقد الامتياز بأنه أتفاق تكلف الإدارة المتاحة سواء كانت دولة أو الولاية أو البلدية، بموجبه شخصا طبيعيا (فرد) أو شخصا معنويا من القانون العمومي (البلدية) أو القانون الخاص (شركة) يسمى صاحب الامتياز بتسيير واستغلال مرفق عمومي لمدة محددة، ويقوم صاحب الامتياز بإدارة هذا المرفق مستخدما عماله وأمواله، ومتحملا المسؤولية الناجمة عن ذلك ، وفي مقابل القيام بهذه الخدمة أي تسيير المرفق، يتقاضى صاحب الامتياز مقابل مبلغ مالي يحدد في العقد يدفعه المنتفعون بخدمات المرفق.[1]

[1] ناصر ، لباد، **الوجيز في القانون الاداري**،ط1.الجزائر:دار اللباد ،2006،ص 212.

كما عرفه "كريستوف فواسيي" بأنه ذلك العقد الذي تعهد فيه سلطة عامة إلى طرف آخر التسيير الكلي أو الجزئي لمرفق عام، حيث يتحمل هذا الأخير مخاطر الاستثمار.[1]

أما "ألان سيرج مشرياكوف" فعرفه بأنه " امتياز المرافق العامة طريقة من طرق التسيير التي من خلالها يتعهد الشخص المعنوي عن طريق عقد تسيير المرفق العام لشخص آخر، والذي يتحمل مخاطره وفوائده مقبل استثماره المرفق العام.

وعرفه الفقيه سليمان الطماوي" بأنه عقد إداري يتولى الملتزم به فردا كان أو شركة بمقتضاه وعلى مسؤوليته إدارة مرفق عام اقتصادي واستغلاله لمقابل رسوم يتقاضاها من المنتفعين، مع خضوعه للقواعد الأساسية الضابطة لسير المرافق العامة.[2]

واستخلاصا يمكن القول أن عقد الامتياز يعبر عن عقد إداري ينشأ بين طرفين ، واحد عمومي تابع للدولة ، وآخر خاص يسيره شخص أو شركة، ويهدف إلى منح الشريك الخاص خدمات معينة يسعى من خلالها إلى إحداث تغيير على أرض الواقع بهدف تحقيق منفعة عامة .

2- الأساس القانوني لعقد الامتياز في الإدارة المحلية.

أ. <u>حسب قانون الولاية:</u>

عرفت الجزائر ابتداء من صدور دستور 1989 افساح المجال لتدخل القطاع الخاص في تسيير الشؤون العامة للدولة، حيث صدرت مجموعة من القوانين المنظمة للإدارة المحلية لمواكبة التطوارات الحاصلة على المستوى السياسي والاقتصادي، وبذلك عرف قانون الولاية تضمين أسلوب جديد في عمل الولاية عن طريق فتح المجال للقطاع الخاص بالمشاركة في عملية التنمية.

[1] نعيمة، اكلي ،**<u>النظام القانوني لعقد الامتياز الادارى في الجزائر</u>**.(**<u>رسالة ماجستير</u>**،جامعة تيزي وزو،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحفوق)،2013،ص14.

[2] سليمان، محمد الطماوي، **<u>الأسس العامة للعقود الإدارية</u>**.ط1،القاهرة : دار الفكر العربي،1991،ص108.

نص المشرع الجزائري على إمكانية اللجوء إلى عقد الامتياز ضمن قانون الولاية رقم07/12، وهذا حسب المادة 149 والتي جاء فيها ما يلي:" ..إذ تعذر استغلال المصالح العمومية الولائية في شكل استغلال مباشر أو مؤسسات يمكن للمجلس الولائي أن يرخص باستغلالها عن طريق الامتياز، ويخضع الامتياز لدفتر شروط نموذجي يحدد عن طريق التنظيم ويصادق عليه حسب القواعد والاجراءات المعمول بها.وتمثل مجالات منح الامتياز في مايلي:[1]

- النقل العمومي.
- النظافة والصحة العمومية ومراقبة الجودة.
- المساحات الخضراء.
- الصناعة التقليدية والحرف.

ويمكن الإشارة إلى أن قانون الولاية الجديد لم يقدم مواد جديدة على أسلوب منح الامتياز حسب ما عرف في القانون السابق والذي كان ينص على فتح الامتياز في مجالات واسعة منها:(المياه الصالحة للشرب ، القمامات ، الأسواق المغطاة، التوقف مقابل الرسوم).

ب.حسب قانون البلدية 10/11:

تناول قانون البلدية الصادر سنة 2011 ، في مواد معينة منح الامتياز، حيث جاء في المادة 155 من القانون، على انه يمكن للمصالح العمومية البلدية المذكورة في المادة 149 ، أن تكون محل إمتياز طبقا للتنظيم الساري المفعول. كما يخضع الامتياز لدفتر شروط نموذجي عن طريق التنظيم.

كما جاء في المادة 149 على إمكانية تفويض تسيير المصالح العمومية المنصوص عليها في المادة 149 عن طريق عقد برنامج أو صفقة طلبية وطبقا للأحكام التشريعية.

وتشمل مجالات منح الامتياز حسب قانون البلدية فيما يلي:[2]

- النفايات المنزلية
- صيانة الطرقات وإشارات المرور.
- الإنارة العمومية.
- الأسواق المغطاة والموازين العامة.
- الحظائر ومساحات التوقف.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم12-07المتعلق بالولاية،(**الجريدة الرسمية** ،العدد12،المؤرخة في 21 فيبراير2012)، ص22.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية،(**الجريدة الرسمية** ،العدد37،المؤرخة في 22يونيو 2011)،ص22.

- النقل الجماعي.
- المذابح البلدية.
- الخدمات الجنائزية وتهيئة المقابر.
- الفضاءات الثقافية.
- المساحات الخضراء.

مما سبق يمكن القول أن قوانين البلدية والولاية تناولت آلية الشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال عقد الامتياز، وذلك بمنح القطاع الخاص أفراد أو شركات مشاريع لإنجاز بعض المرافق العمومية وتسييره بهدف تخفيف الأعباء على الإدارة المحلية من جهة، وجلب موارد مالية إضافية تساهم في عملية التنمية المحلية.

المطلب الثاني: مجالات منح الامتياز في الجزائر.

تشمل مجالات منح الامتياز حسب ما ورد في بعض القوانين في ميادين مختلفة، منها الطرقات والكهرباء والمجال الفلاحي والزراعي، ويمكن تناولها حسب الأتي.

1-الامتياز في مجال استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة

تناول المشرع الجزائري امتياز استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك الخاصة للدولة في القانون 03/10 بحدد شروط وكيفيات استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك الخاصة للدولة بعد ان كان حق انتفاع دائم في مفهوم القانون 19/87 ليتحول الى حق امتياز في مفهوم هذا القانون ، وتعرض لتعريفه في المادة الرابعة منه .

وحسب المادة الخامسة منه فإن منح هذا الامتياز مقتصر على الاعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية الذين استفادو من احكام القانون 19/87 والحائزين على عقد رسمي مشهر في المحافظة العقارية ، القرار من الوالي ، على شرط ان يكونو قد اوفو بالتزاماتهم في مفهوم القانون 03/10 ، ويحدد شروط وكيفية استغلال الاراضي الفلاحيةالتابعة للاملاك الخاصة للدولة.

يتعين على هذه الاعضاء ايداع طلباتهم لتحويل حق الانتفاع الدائم الى حق الامتياز ابتداءا من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى الديوان الوطني للاراضي الفلاحية الذي يقوم بتسجيل المستثمرة الفلاحية في بطاقية المستثمرات الفلاحية

التي تمسك للغرض حسب نص المادة 10 من القانون رقم 03/10 يحدد شروط وكيفية استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.[1]

وفي حالة ما إذا تعلق الامر بمستثمرة فلاحية جماعية بتم إعداد عقد امتياز كل مستثمر صاحب الامتياز في الشيوع وبحصص متساوية ،بينما في حالة تقديم الملف من ممثل الورثة ، يعد عقد الامتياز في الشيوع باسم كل الورثة وتكتسب المستثمرة الفلاحية الاهلية القانونية الكاملة للاشتراط والمقاضاة والتعهد والتعاقد طبقا لاحكام القانون المدني تطبيقا للمادة 20 من نفس القانون .[2]

وكل إخلال من جانب المستثمر صاحب الامتياز يعرض عقد الامتباز للفسخ بالطرق الادارية ، بعد اعذار من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية في حالة عدم التزام المستثمر.

ويكون قرار الفسخ قابلا للطعن امام الجهة القضائية المختصة في اجل شهرين من تاريخ تبليغ قرار الفسخ من الديوان الوطني للاراضي الفلاحية استنادا الى المادة 28 من القانون 03/10 يحدد شروط وكيفية استغلال الاراضي الفلاحيةالتابعة للاملاك الخاصة للدولة.

ولا يمكن لصاحب الامتياز خلال مدة إنجاز برنامجه التاجير من الباطن او التنازل عن حقه في الامتباز تحت طائلة الفسخ بالطرق القضائية كما يمنع عليه استعمال كل قطعة ارضية موضوع الامتياز او جزء منها غير تلك منح الامتياز من اجلها .[3]

في حين يستطيع صاحب الامتياز رهن الحق العيني الذي يعطيه اياه الامتياز كضمان للقروض التي يمكن ان يطلبها من هيئات القرض لتمويل مشروعه الذي ينوي انجازه على القطعة الارضية موضوع الامتياز

2-الامتياز في مجال المياه :

يمثل مرفق المياه مقارنة بما يشبهه من المرافق العامة الشبكية كالاتصالات والكهرباء خصوصية مزدوجة من جهة يتعلق الامر بمرفق عام محلي خالص ، فلا توجد مادة بديلة تستخلف المياه ومن جهة اخرى ان تسيير مرفق المياه يختلف عن تسيير مرافق الغاز والكهرباء والاتصالات وطرق ادارة مرفق المياه كثيرة ومتنوعة تتراوح ما بين التسيير المباشر ومنح امتياز الخدمة العمومية فضلا عن تفويض الحدمة العمومية ، ما يجعل القطاع اكثر تعقيدا .

---

[1] جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم10-03، المحدد للشروط و كيفيات استغلال الاراضي الفلاحية تابعة لاملاك الدولة ،(**الجريدة الرسمية**، العدد 46، المؤرخة 28 في سبتمبر 2010)،ص32.

[2] نعيمة ،اكلي ، **مرجع سابق** .ص26.

[3] القانون رقم 03/10،**مرجع سابق**،ص33.

منع المشرع الجزائري اي استعمال للموارد المائية بما فيها المياه الموجهة للاستعمال الفلاحي والمياه الغير عادية من طرف اشخاص طبيعيين او معنويين خاضعين للقانون العام ام الخاص عن طريق منشآت وهياكل استخراج الماء من اجل تربية المائيات ، الا بموجب رخصة او امتياز يسلم من الادارة المختصة عملا بنص المادة 71 من قانون 12/05 المؤرخ في 04 اوت 2005 المتعلق بالمياه وحصرت المادة 77 من نفس القانون العمليات التي تخضع للامتياز استعمال الموارد المائية فيما يلي: [1]

- انجاز الحفر من اجل استخراج الماء الانضمة المائية الجوفية المتحجرة او بطيئة التجدد من اجل استعمالات فلاحبة او صناعية لاسيما في المناطق الصحراوية.

- اقامة هياكل استخراج المياه الجوفية او السطحية عن طريق الربط بانظمة توصيل المياه لضمان التمويل المستقل للمناطق او الوحدات الصناعية .

- اقامة هياكل تحلية مياه البحر او نزع الاملاح والمعادن من المياه المالحة ، من اجل المنفعة العمومية او تلبية الحاجات الخاصة .

- انجاز المنشات الموجهة لاستعمال المياه القذرة المصفاة من اجل استعمالات فلاحية فردية او جماعية او استعملات صناعية.

- تهيئة التنقيب عن المياه المعدنية الطبيعية ومياه المنبع او المياه المسماة مياه المائدة الجوفية الاصل التي كانت موضوع اجراء اعتراف بالنوعية من اجل الاستغلال التجاري قصد الاستهلاك .

- تهيئة التنقيب والحفر عن مياه الحمامات التي كانت موضوع اعتراف بخصوصيتها العلاجية لاستغلالها لاغراض علاجية استشفائية .

- اقامة هياكل وتنفيد العمليات الخاصة على مستوى الحواجز المائية والبحيرات لتطوير التربية المائية والصيد القاري فيها او النشاطات الرياضية والترفيه المحلي.

بالاظافة الى اقامة هياكل عند اسفل السدود ونقاط المياه ونشاة التحويل لتزويد المصانع الهيدروكربائية .

[1] جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم 05-12،المتعلق بالمياه،(**الجريدة الرسمية**، عدد 60،المؤرخة في 04 اوت2005)، ص20.

3-امتياز الطرق السريعة :

حسب المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 308/96، المتعلق بامتياز الطرق السريعة، يخضع انجاز الطرق السريع و ملحقاتها وتسيرها و صيانتها و أشغال تهيئتها او توسيعها الى منح الامتياز كما ينص عليه القانون، وتلتزم الشركة صاحبة الامتياز على نفقتها و مسؤوليتها

بتنفيذ جميع الدراسات بالامتياز في حين تلتزم الشركة صاحبة الامتياز على الخصوص بضمان تمويل جميع العمليات المنصوص عليها في الاتفاقية، كما تلتزم بأن تضع تحت تصرف صاحب الامتياز مجموع الأراضي ضرورية لبناء كل مقطع قبل تاريخ انطلاق الأشغال المحددة.[1]

يتولى مانح الامتياز تحديد الأراضي التابعة للملحقات العقارية للامتياز على نفقة صاحب الامتياز ، الذي يلتزم باحترام جميع التنظيمات او يتحمل جميع النفقات الضرورية لبناء الطريق السريع وتكاليفه وصيانته، كما يلتزم بتهيئته في كل وقت وعند الضرورة بالتعجيل في استعمال جميع الوسائل التي من شأنها ان تضمن استمرارية حركة المرور في ظروف حسنة ، ما لم تعتريه حالة القوة القاهرة ، المثبة قانونيا في حالة عدم امتثال صاحب الامتياز للالتزامات التي يفرضها عليه دفتر الأعباء يقرر مانح الامتياز سقوط حقوقه بعد الاعذار غير المتبوع بالتنفيذ على حسابه، على ألا يتحمل تبعا ذلك في حالة استحالة الوفاء بسبب ظروف القوة القاهرة المثبة قانونيا ، طبق للمادة 30 من قانون 308/96 المتعلق بامتياز الطرق السريعة .

وعملا بأحكام المادة 32 من نفس القانون لا يمكن التنازل عن امتياز بناء الطريق السريع و صيانته و استغلاله سواء جزئيا أو كليا ما لم يحز صاحب الامتياز على ترخيص مسبق من مانع الامتياز.

4- الامتياز في ميدان الغاز و الكهرباء :

نظم المشرع الجزائري الامتياز في مجال الغاز والكهرباء بمقتض القانون رقم 01/02 المتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز بواسطة القنوات وحسب المادة الثانية منه يفهم من الامتياز كل حق

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم 96-308المتعلق بمنح الامتياز طرق السريعة،(**الجريدة الرسمية**.عدد 55 المؤرخة في 18 سبتمبر 1996)، ص22.

تمنحه الدولة لمتعامل بموجبه شبكة ويطورها فوق اقليم محدد و لمدة محددة بهدف بيع كهرباء و الغاز الموزع بواسطة القنوات وحسب المادة 72 من نفس القانون فان منح الامتياز في مجال الغاز والكهرباء يتم بموجب مرسوم تنفيذي بناءا على اقتراح من الوزير المكلف بالطاقة بعد أخذ رأي لجنة الضبط ، ومنح الامتياز غير قابل للتنازل عنه في حالة استبدال صاحب الامتياز، يتولى دفتر الشروط تحديد تعويض مناسب لتكاليف استثمارات اللتي أنجزها صاحب الامتياز الأسبق .

تقع على الملتزم جملة من الالتزامات حددتها المادة 78 من نفس القانون كتالي :

- استغلال وصيانة الشبكة في المنطقة المنوحة الخاصة به.
- تطوير الشبكة على نحو يمكن ربط الزبائن و المنتجين الذين يطلبون ذلك
- توازن بين العرض و الطلب .

بالإضافة إلى احترام القواعد التقنية قواعد النظافة و الأمن وحماية البيئة.[1]

المبحث الثاني : الشراكة بين القطاعين الحكومي و الخاص كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المحلية

أدت الشراكة بين القطاعين العام و الخاص الى تحقيق اهداف تنموية مختلفة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي ، حيث ساهمت عملية الشراكة في القضاء على العديد من المشاكل و العوائق على مستوى البيئة المحلية ، كما ساهمت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي و ازالة العديد من الآفات الاجتماعية و سنحاول في هذا المطلب الى ابراز اهم الانجازات التى تسعى عملية الشراكة الى تحقيقها .

[1] نعيمة ،اكلي ،**مرجع سابق**،ص 38 -39.

المطلب الأول : دور الشراكة بين القطاعين الحكومي و الخاص في المجال الاقتصادي و الاجتماعي

أولا – <u>على مستوى الاقتصادي:</u>

يعد المجال الاقتصادي الهدف الأساسي لتحقيق تنمية المحلية شاملة، عن طريق تحقيق نمو عالي و تخفيف الأعباء المالية على الإدارة المحلية و يمكن إجمال الأهداف الاقتصادية في النقاط التالية:

- **رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال فعالية التشغيل ومهارة الإدارة :** [1]

فإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص والنشاط الفردي في الاقتصاد الوطني يزيد من الانتاجية التي تعكس مدى التحكم في عناصر الإنتاج والظروف المحيطة بها باعتبارها عامة وأساسية لتحسين معدلات الانتاج علي المستوى الوطني.

- **التخفيف من الأعباء المالية التي تتحملها الدولة في المشاريع التنمية :**

عندما تتشارك الدولة مع القطاع الخاص في العملية فإنها بذلك تنقص تحمل التكاليف التي قد تعيقها على انجازها

- **التخلص من احتكار الدولة وتشجيع المنافسة :** كلما تم اعطاء دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية قلت ظاهرة الاحتكار للثروة الوطنية , فالسوق المنتظمة تساهم أكثر في خلق التنافس بين المنتجين .

---

[1] محمد،بلعسل، **<u>سياسة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق.(رسالة ماجستير</u>** في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر)،2008 ،ص 93-94.

- **اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية و الاستفادة من عوائدها :** من خلال العمل الاستثماري و الإنتاجي و الأهداف الربحية التي يسعى إليها إلى استخدام أكثر الإمكانات الجديدة و وسائل التكنولوجيا المتطورة من خلال ترويج السلع و الخدمات فهو لا يكتفي بالتعامل الداخلي و الوطني بل يتعدى الحدود الداخلية و بالتالي من خلال هذه السياسة فانه يجذب رؤوس الأموال الأجنبية و يحاول الاستفادة من عوائدها أكثر لخلق مؤسسة ذات طبيعة إنتاجية محلية و عالمية رائدة .

- **عودة رؤوس الأموال المهاجرة :** ان مشاركة القطاع العام للقطاع الخاص من خلال المهارة الادارة و الوسائل الجديدة التي يستخدمها ينال رضا التعامل مع جميع الاطراف وعليه فانه نتيجة غياب الثقة في مؤسسات القطاع العام و قلة المرد وديق و عدم وجود عنصر المحاسبة يصبح الافراد الذين يملكون رؤوس الاموال يستثمرون اموالهم خارج الوطن وليس بداخله مما يعيق مسار التنمية المحلية , وعلى هذا الاساس فان القطاع الخاص من خلال الاطر التنظيمية و العملية يساعد كثير على استرجاع رؤوس للأموال الخارجية و استثمارها داخل الدولة و يستفيد منها المجتمع في شكل مشاريع توظف الايدي العاملة وتقض على مشاكل البطالة و الفقر .[1]

و في سياق متصل تحقق الشراكة بين القطاعين العام و الخاص في المجال الاقتصادي في النقاط التالية :[2]

- معالجة القصور التمويل المحلي : تتمثل في ضمان الادارة المحلية وجود موارد مالية جديدة تستثمرها لتحقيق تنمية محلية .

---

[1] محمد،بلعسل، **مرجع سابق**، ص 94.

[2] وهيبة ،غربي ، **"الشراكة بين الادارة المحلية والقطاع الخاص و دورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة ".** الأبحاث الاقتصادية والادارية ، جامعة بسكرة –الجزائر- العدد 16 ،2014،ص209

- الاسراع بمعدل النمو الاقتصادي : ان وجود القطاع الخاص كشريك يساهم في خلق مؤسسات جديدة تساهم في عملية الانتاج و خلق فرص عمل جديدة لفئة الشباب .
- رفع كفاءة تشغيل المرافق العامة الاقتصادية : اي اضفاء حيوية على المرافق العامة، خاصة في زيادة الانتاج و تفعيل دورها بشكل ايجابي .
- تكتسب بين الشراكة بين القطاع العام و الخاص في تقديم الخدمات بعدا جديدا كآلية لمكافحة التضخم.

ثانيا- <u>على المستوى الاجتماعي</u>:يشمل المجال الاجتماعي مجموعة من الخدمات يمكن إبرازها فيما يلي:[1]

أ) **في مجال الخدمات الصحية :** تساهم الشراكة في تقديم الخدمة للمواطنين سواء كانت ذلك بصورة مجانية او بسعر رمزي بحيث تعطى للقطاع الخاص اشارة او رخصة لبناء مستشفيات خاصة والمراكز الصحية اعتمادا على انها اكثر نفعا وعناية .

ب) **أما في مجال التعليم :** بحيث ان الدولة تتكفل بخدمات التعليم مجاني او بسعر منخفض وهذا ما كلفها وأثقل كاهل الميزانية العامة ، بحيث اعطت الدولة القطاع الخاص رخصة انشاء المدارس والمعاهد والجامعات الخاصة وشجعت هذا النشاط لأنه اثبت جدارته وكفاءته .

كما يمكن إبراز مجموعة من الخدمات التي تحقيقها عملية الشراكة في المجال الاجتماعي في النقاط التالية:[2]

- توفير الخدمات الأساسية للمواطنين بكفاءة عالية

---

[1] إبراهيم، عواد المشاقبة، **<u>أثر الخصخصة على إدارة تطوير المنتجات.</u>** عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص 26.

[2] وهيبة، غربي، **<u>مرجع سابق</u>**،ص 210

- خلق فرص عمل وظيفية للعمالة الوطنية و القضاء على الامية
- تعزيز المصداقية و الشفافية و الاحساس بالمسؤولية
- ضمان عملية المنافسة لصالح المستهلكة خصوصا في المجالات التي تعد مجالات احتكاريا بطبيعتها

واستخلاصا يمكن القول ان القطاع الخاص يلعب دورا نشطا في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وهذا في ظل وجود مناخ ملائم للاستثمار،بحيث أنه يشمل التنمية الاجتماعية في مختلف مجالاتها سواء كانت الخدمات اجتماعية أو علمية والمحافظة على الموارد البشرية من خلال التأهيل و التدريب، مع اقتراح حلول للمشاكل الاجتماعية مثل مشاكل الاسكان والطفولة،كما يساعد في تقديم الخدمات خاصة في مجال تعليم الأفراد القراءة والكتابة وبناء مدارس و انشاء الطرقات بالأرياف وتشييد المنازل والسدود.

المطلب الثاني :معوقات الشراكة بين القطاعين الحكومي و الخاص

رغم الانجازات التي حققتها عملية الشراكة بين القطاع الحكومي و الخاص على مستوى تحقيق تنمية المحلية إلا ان هناك عوائق و تحديات ادت الى عرقلة تحقيق اهداف كاملة و يمكن ايجاز هذه العوائق حسب النقاط التالية : [1]

أ) **المعوقات الادارية و التنظيمية** : انما يميز الاجراءات الادارية في الجزائر هي إجراءات البيروقراطية السلبية و الروتين في الاجراءات و البط ء في انجاز المعاملات و نقص

1 عبد الرزاق مولاي لخضر ، **مرجع سابق** . ص 320

الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها في سوق العمل ، عدم وجود انظمة معلومات متطورة و دقيقة ، تعدد الاجهزة المشرفة على الاستثمار و غياب التنسيق بين هذه الاجهزة .

كما ان الاجراءات القانونية هي الاخرى تتميز بكثرة القوانين و تضاربها و غموضها في بعض الاحيان ، و عدم استقرار قوانين الاستثمار ، اضافة الى عدم تناسب هذه القوانين مع التطورات و الاوضاع و المستجدات العالمية .

ب) **مشكلة الفساد** : هو الآخر من بين اكثر المشاكل التي تعيق التنمية في الجزائر بالرغم بن الجهود المبذولة من قبل الدولة ، فالفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فاعلية الاستثمار الخاص كما انه يؤدي الى تشويه صورة البلد وعرقلة التنمية و اختلاس المال العام عادة ما يفسر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية السلبية وغياب المساءلة لتمتع كبار المسئولين و رجال السياسة بالنفوذ .

ج) **الافتقار الى التمويل** : فالقطاع الخاص عادة لا يجد طريقة لتمويل مشاريعه إلا باللجوء الى عمليات التسليف والاقتراض من طرف بنوك الدولة وهذه الحالة تشكل عائقا له امام اعماله بطريقة حرة وشفافة ودون أية قيود .[1]

د) **صعوبة المنافسة مع الشركات العملاقة** : بالنظر مثلا الى طبيعة عمل الشركات المتعددة الجنسيات نجد بأنها تمتلك مجمعا كبيرا من المواهب الادارية والممتلكات المالية والموارد الفنية وتقوم بإدارة عملياتها العملاقة بإستراتيجية عالمية منسقة وتحاول هذه الشركات توسعة وإدامة مراكزها في السوق وذلك بالتوحيد والتكامل العمودي وبمركزية اتخاذ القرارات في الشركة وهذه سمات تاهيلية وتنظيمية لا تتوفر عليها المؤسسات الخاصة الوطنية .

[1] محمد بلعسل ، **مرجع سابق** ص95

هـ) كلفة التدريب العالية : من ابرز المعوقات التي تتعلق بالقطاع الخاص في الجزائر هي عنصر التدريب فالقطاع الخاص هو البيئة التي يتمرن فيها الافراد ذوي الشهادات ويتحصلون منها على الخبرة والمهارة الفعلية وعلى هذا الاساس نجد ان المقاييس العالمية تشترط التدريب الجيد في الاداء لكن تحقيق ذلك يتطلب صرف اموال اكثر وما يشكل صعوبة لدى القطاع الخاص لتحقيقه .

إن وجود هذه المعوقات سيعمل بشكل كبير على إعاقة عملية الشراكة بين القطاع ،خاصة في غياب القوانين التنظيمية والإدارية وشيوع الفساد المالي والإداري ، كلها ستنجر عنها آثار سلبية وخيمة، تؤدي إلى استنزاف موارد مالية كبيرة تتحملها خزينة الدولة.

المبحث الثالث: دراسة لعقد الشراكة بين القطاعين في بلدية حاسي بن عبد الله

شملت عملية الشراكة بين القطاعين الحكومي و الخاص على المستوى الادارة المحلية لبلدية حاسي بن عبد الله في منح مجموعة من المشاريع لبعض الافراد و الشركات ذات الطابع الخاص تهدف من خلالها لتحقيق انجازات على مستوى البنية التحتية للبلدية وذلك بإعادة تهيئة الطرقات والمساحات الخضراء، وتهيئة الخطوط المتعلقة بالكهرباء والغاز والمياه.

المطلب الأول : التعريف ببلدية حاسي بن عبد الله و هيكلها التنظيمي.

المطلب الثاني : عقد شراكة بين بلدية حاسي بن عبد الله و القطاع الخاص

المطلب الثالث : تقيم عملية الشراكة بين الادارة المحلية والقطاع الخاص

المطلب الأول : تعريف بلدية حاسي بن عبد الله و هيكلها التنظيمي .

1 -لمحة عن بلدية حاسي بن عبد الله[1]

نشأت بلدية حاسي بن عبد الله وفقا للتقسيم الاداري لسنة 1984 بموجب القانون رقم 09/84 المؤرخ في 1984/02/04 المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد وهي من احدى القرى النموذجية للثورة الزراعية ، تتربع على مساحة قدرها 1787 كلم^2 يحدها م الشمال الشرقي بلدية حاسي مسعود و غربا بلدية سيدي خويلد و شمالا بلدية انقوسة و جنوبا بلدية عين البيضاء بكثافة سكانية تقدر ب4937 نسمة ، و تقع شرق مدينة ورقلة حيث تبعد عن مقر الولاية ب20 كلم عن مقر الدائرة سيدي خويلد 08 كلم.

تعتبر بلدية حاسي بن عبد الله منطقة فلاحية كون جل سكانها يمارسون النشاط الفلاحي كما يهتمون بتربية المواشي و الابل ، و على غرار باقي بلديات الولاية استفادت بلدية حاسي بن عبد الله من عدة مشاريع في مختلف البرامج التنموية التي اقرها رئيس الجمهورية للدفع بوتيرة النمو و تحقيق التنمية المحلية من خلال عدد من البرامج من بينها برنامج الانعاش الاقتصادي و صندوق تنمية مناطق الجنوب ، الى جانب مخطط البلدي التنمية و كذا ميزانيتا الولاية و البلدية ، و بفضل هذه البرامج عرفت البلدية نقلة نوعية في التنمية المحلية وهو ما تعكسه عديد المشاريع المجسدة و التي كانت تعتبر بمثابة حلم السكان المنطقة . وبحكم الكثافة السكانية للبلية و التوسع المتزايد في نسيجها العمراني تبقى بحاجة الى دعم اكثر حتى تلامس الاهداف المنشودة التي تتطلع الدولة لتحقيقها على مدى القريب و المتوسط و البعيد.

<u>أما بالنسبة اللجان</u>[1] <u>:</u> تتكون بلدية حاسي بن عبد الله من مجموعة من اللجان تقوم بتسيير مهام هذه البلدية و انجاز المشاريع و متابعة عملية تنفيذها و يتم تكوين هذه اللجان من اعضاء

[1] من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف بلدية حاسي بن عبد الله

منتخبين في المجلس الشعبي البلدي و كل لجنة يترأسها رئيس و تتكون من اعضاء ،و يتم تشكيل هذه اللجان بمداولة من مجلس الشعبي البلدي اما على مستوى بلدية حاسي بن عبد الله تم تشكيل اللجان بعد عملية المناقشة و تبادل الاراء بين الاعضاء الحاضرين و تمت المصادقة على اللجان التالية :

لجنة الاقتصاد و المالية و الاستثمار ،لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الشباب ،لجنة الري و الفلاحة و الصيد البحري .(انظر الصفحة 48)

[1] من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف بلدية حاسي بن عبد الله.

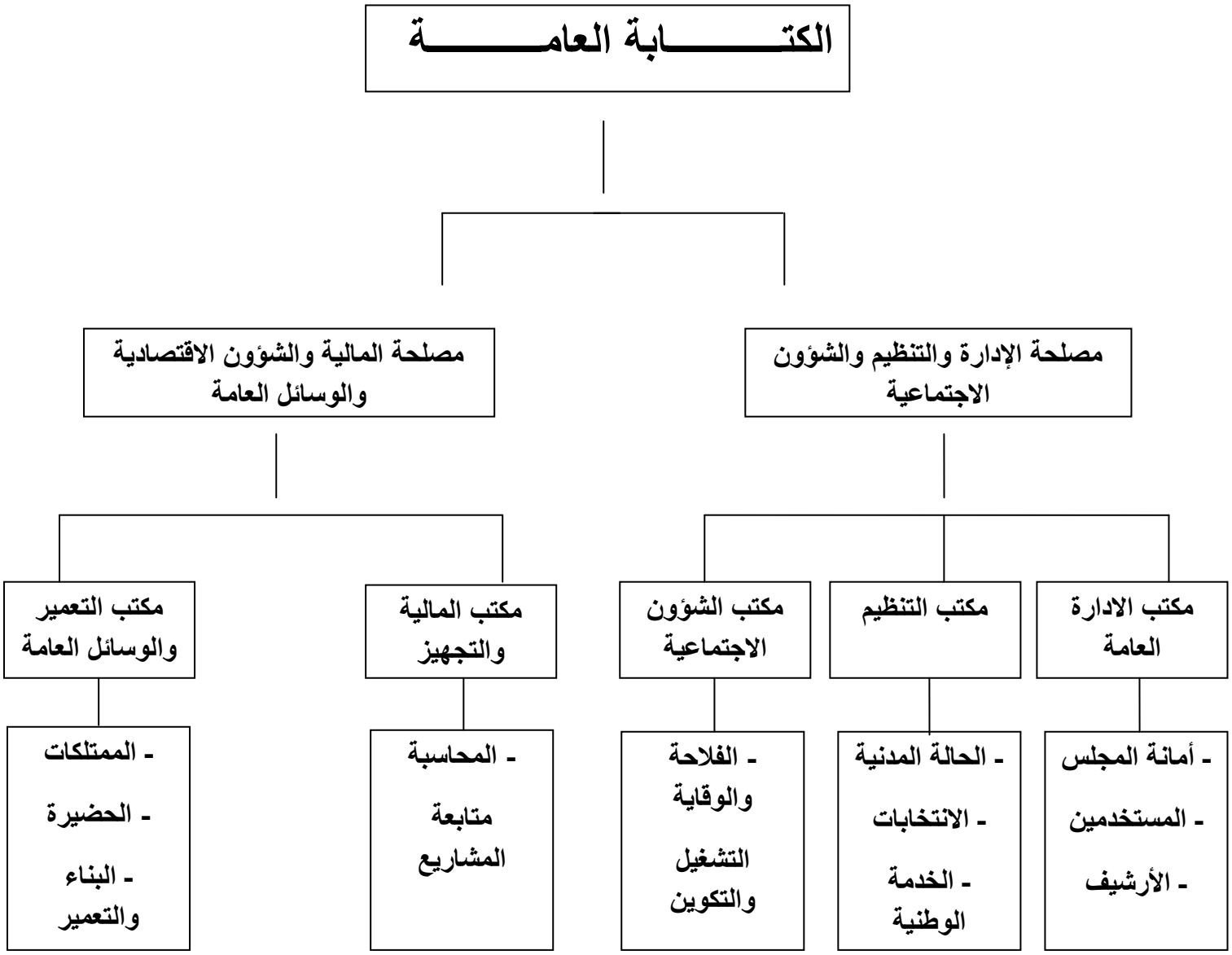

المصدر: مصلحة المستخدمين

المخطط رقم(1) يوضح الهيكل التنظيمي لبلدية حاسي بن عبد الله.

ميلود دليلي

اعضاء المجلس الشعبي البلدي

- دقيش علي
- بن الشرع عمر
- بقي محمد
- زيغمي عبد القادر
- كسال مسعود
- قوارح محمد عبد المجيد
- بن الضب محمد
- مريزيق معمر
- موتو اسماعيل
- قبيلي أحمد
- بن قطاية ناصر
- دقيش على

لجان المجلس الشعبي البلدي

لبلدية حاسي بن عبد الله

أعضاء

لجنة الاقتصاد و المالية والاستثمار	دقيش علي (رئيسا) بقي محمد زيغمي عبد القادر بن الشرع عمر
لجنة الشؤون الاجتماعية و الثقافية والرياضية و الشباب	بن قطاية ناصر (رئيسا) قوارح محمد عبد المجيد دقيش علي كسال مسعود
لجنة الري و الفلاحة والصيد البحري	قبيلي أحمد (رئيسا) موتو اسماعيل مريزيق معمر بن الضب محمد

مخطط رقم (1) هيكلة لجان مجلس الشعبي البلدي لبلدية حاسي بن عبد الله[1]

[1] من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف البلدية.

المطلب الثاني : عقد الشراكة بين بلدية حاسي بن عبد الله و القطاع الخاص

شملت هذه الشراكة منح بلدية حاسي بن عبد الله مجموعة من المشاريع للقطاع الخاص والمتمثلة في شركات ذات رأسمال وأفراد مقاولون، حيث يتم الاتفاق على عقد صفقة يحصل بموجبها الشريك على مجموعة مشاريع في مجالات مختلفة ،سواء الاشغال العمومية أو المجال الفلاحي والزراعي....الخ. وسنحاول التطرق إلى نموذج لعقد شراكة بين بلدية حاسي بن عبد الله مع القطاع الخاص.

1 **-في مجال الأشغال العمومية:** وتمثل المشروع في اعادة تأهيل طرق حضرية بشارع 27 فبراير 1962 و مرورا بالمسجد و قاعة العلاج ،وكان طرف المشروع بلدية حاسي بن عبد الله ممثلة في طرف السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي مع المتعامل المتعاقد : شركة الاشغال الكبرى و الخدمات .

أما مضمون عقد الشراكة يتمثل في :[1]

- عملية حفر الأرضية على عمق متوسط 40 سم بما في ذلك نقل الاتربة الزائدة الى مكان التفريغ العمومي الذي يحدده صاحب المشروع .
- تموين ووضع طبقة أساسية من التيف و كذلك نقل و الطرح و التسوية .
- تموين و وضع طبقة قاعدية من الحصى المهشمة متضمنا النقل و الفرش و الرش.
- تموين ووضع طبقة الإشراب بالكيت* تنظيف الأرضية بالكنس و النفع .
- تموين ووضع طبقة التغطية بالملبس الساخن متضمنا النقل و الوضع و الرص.
- اصلاح الاعطاب في شبكة المياه الصالحة للشرب و الناتجة عن عملية حفر الارضية (بحضور ممثل الجزائرية للمياه)
- رفع او خفض مستوى المشاعب مع مستوى طبقة السير .

[1] وثيقة متابعة مشاريع، مكتب صفقات العمومية، بلدية حاسي بن عبد الله .
*الإشراب بالكيت: وضع سائل غراء أو لاصق لطبقة الأرضية.

ويتضمن كذلك هذا النموذج: [1]

- **من الناحية الشكلية :**

عقد مستوفي الشروط شكلا

مؤرخ ومؤشر من لجنة الصفقات

- **من الناحية الموضوعية :**

الصفقة: صفقة صحيحة

رقم العملية : nk5.793.1.263.258.14.01

موضوع الصفقة : تأهيل طرق حضارية بشارع 27 فبراير 1962 ومرورا بالمسجد وقاعة العلاج على مسافة 1000 م/ ط

مدة الانجاز : (03) تم احترام مدة الانجاز

المبلغ: تم تحصيله

الهيئة الاستشارية : المستشار الفني المتمثل في الفرع الاقليمي للأشغال العمومية بسيدي خويلد

يعتبر العقد منتهى محدد بآجال وملزم للطرفين السلطة العمومية من جهة الممثلة في رئيس المجلس الشعبي البلدي حاسي بن عبد الله و القطاع الخاص الممثل في شركة الكبرى والخدمات على ان يقوم هدا الاخير بالتقيد ببنود الاتفاقية في تقديم الخدمات مقابل مبلغ مالي

كما ان لرئيس المجلس الشعبي البلدي الحق في متابعة و مراقبة المشروع من خلال لجان مختصة ممثلة في مهندسين و اطارات وموظفين في مكان المشروع وعند الاخلال ببنود الاتفاقية و اسقاط شرط منها يتعرض العقد للبطلان .

أما أهداف هذا عقد تتمثل في ما يلي:

- إبراز الوجه الحضاري للمدينة
- إنشاء طريق مباشر للمرافق العامة المتمثلة في قاعة العلاج والمسجد
- تفادي حوادث المرور بتوسيع الطريق
- مساعدة المواطنين في حركة النقل والتنقل

[1] من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف بلدية حاسي بن عبد الله

- تسهل التدخل في الحالات الحرجة (الحماية المدنية ، الاسعاف ...)
- المساعد على عملية التشجير الأرصفة وتهيئة المساحات الخضراء

المطلب الثالث : تقيم عملية الشراكة بين البلدية حاسي بن عبد الله و القطاع الخاص

يتمثل محتوى هذا العنصر في ابراز اهم التحديات التي واجهت عملية الشراكة بين القطاعين العام و الخاص سواء نظريا او على مستوى التطبيقي و المتعلق بعملية الشراكة بين بلدية حاسي بن عبد الله و القطاع الخاص [1]

1 -تحديات التي تواجه عملية الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص نظريا في الجزائر .

- تذبذب مرافق الحكومة في الجزائر في منح دور اكبر للقطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية
- غموض وتغيير في القوانين التي تنظم عقد الشراكة بين القطاع العام و الخاص على مستوى الادارة المحلية
- عدم وجود قطاع خاص ذو كفاءة عالية يساهم في شكل كبير في عملية الشراكة

2 -التحديات و العوائق التي واجهت عملية الشراكة بين بلدية حاسي بن عبد الله و القطاع الخاص .

أ) **<u>فيما يخص تسليم المشاريع :</u>**

الاجراءات البيروقراطية السلبية التي تواجه القطاع الخاص في الحصول على مشاريع و انجازها في زمن محدد .

تأخر عملية تسليم المشاريع للقطاع الخاص من قبل البلدية بدواعي عدم انعقاد جلسات و تأجيلها.

قلة الموارد المالية المخصصة لعملية الشراكة بين القطاع العام و الخاص

[1] من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف بلدية حاسي بن عبد الله

ب) <u>المتعلقة بانجاز المشاريع :</u>[1]

ضعف القدرات المادية لشركات القطاع الخاص و التي اثرت على عملية انجاز المشاريع .

تأخر تسليم المشاريع من قبل قطاع الخاص في الاجال المحددة .

عدم وجود هيئات رقابية تراقب عملية الشراكة بين القطاعين.

تزايد الفساد المالي من خلال انتشار دفع الرشاوى للحصول على المشاريع بين القطاعين .

[1] من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف بلدية حاسي بن عبد الله

خلاصة الفصل الثاني

تلعب عملية الشراكة بين القطاع العام و الخاص في الجزائر دورا هاما في تعجيل عملية التنمية المحلية ، من خلال مساعدتها على تخفيف الضغوط المالية و الادارية على القطاع الخاص .

و قد تناولنا من خلال هذا الفصل عملية الشراكة بين القطاعين بالتطرق إلى دراسة حالة بلدية حاسي بن عبد الله و القطاع الخاص و استخلاص وجود نتائج ملموسة في عملية الشراكة بين القطاعين ،حيث ساهمت في انجاز العديد من المشاريع في مجالات مختلفة سواء الاشغال العمومية او المجال الفلاحي و الزراعي .

إلى أن هناك مجموعة من التحديات و العراقيل التي تواجه عقد الشراكة خاصة المتعلقة بالجانب التنظيمي و الاداري ، و البطء الكبير في توزيع المشاريع و تسليمها في الآجال المحددة, و أخيرا لعبت عملية الشراكة في تجربة حاسي بن عبد الله في تهيئة الوجه السيئ للبلدية و انجاز المشاريع ساهمت في تخفيف الضغط على المواطنين و توفير الخدمات جديد لهم .

الخاتمـــــة

إن تراجع دور القطاع العام في تحقيق أهداف تنموية و تزايد تطور القطاع الخاص كشريك فعال في تحقيق التنمية و ما يترتب عنه من نتائج في مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية بحيث يتمتع بمزايا و إمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في التنمية فالشراكة بين القطاعين العام و الخاص لها دور كبيرا في تطوير البنية التحتية فهي منظور جديد و فريد لتعاون الفعال في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية .

و الهدف الأساسي و الأول لتنمية المحلية يتمثل في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ,و هذا لن يحدث إلا بوجود برامج و آليات لتحقيق التنمية على مستوى المحلي يتم تنفيذها عن طريق عقود الشراكة بين الإدارة المحلية من جهة و المتعاملين الخواص من جهة ثانية في إطار مشروع تحدد فيه حقوق و واجبات كل طرف في عقد الشراكة .

إن تحقيق التنمية المحلية يتطلب تشجيع التشاور بين القطاع الخاص و الهيئات المسؤولة عن عملية التنمية مع منح ضمانات أكثر لمؤسسات القطاع الخاص ولابد من التنسيق و التعاون بين المجتمع المحلي و الإدارة المحلية من خلال إعداد و صياغة استراتجيات و خطط يشارك الجميع في صياغتها (القطاع الخاص – الإدارة المحلية و المجتمع المدني) لتحقيق نجاعتها في ارض الواقع ، كون الإدارة المحلية تمثل قاعدة و دعامة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، هو ما ينعكس ايجابيا على التنمية الوطنية الشاملة لان التنمية المحلية تعتمد أساسا على البناء القاعدي بدا من الإدارة المحلية باعتبارها الأقرب للموطن المحلي و نجاحها على المستوى المحلي ، سيؤدي حتما إلى تحقيق التنمية على المستوى الوطني.

من خلال دراسة التي قمنا بها على مستوى بلدية حاسي بن عبد الله يمكن استنتاج النتائج التالية :

- لا يوجد قانون خاص ومنظم لعملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص فاغلبها تنتمي لقانون الصفقات العمومية أو قانون الاستثمار.
- المجالات التي يشارك فيها القطاع الخاص تبقى محدودة جيدا بحيث تقتصر على(جمع النفايات، تزويد بالمياه الصالحة للشرب،....)
- نظرا للأعباء المالية الكبيرة التي تتحملها البلدية و الإجراءات المعقدة فإن معظم بلديات ورقلة لا تلجا بصورة كبيرة لإبرام عقود الامتياز و إنما تكتفي بالتعاقد عن طريق الصفقات العمومية .

قائمة المراجع

الوثائق الرسمية:

قوانين

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم 96-308المتعلق بمنح الامتياز طرق السريعة،(**الجريدة الرسمية**.عدد 55 المؤرخة في 18 سبتمبر 1996).

2) جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم 05-12،المتعلق بالمياه،(**الجريدة الرسمية**، عدد 60،المؤرخة في 04 اوت2005).

3) جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم10-03، المحدد للشروط و كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية تابعة لأملاك الدولة ،(**الجريدة الرسمية**، العدد 46، المؤرخة 28 في سبتمبر 2010).

4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم 10-11 المتعلق بالبلدية،(**الجريدة الرسمية** ،العدد37،المؤرخة في 22يونيو 2011).

5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم12-07المتعلق بالولاية،(**الجريدة الرسمية** ،العدد12،المؤرخة في 21 فيبراير2012).

الكتـــــب

1)إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية ، **الشراكة بين لقطاع العام الحكومة والقطاع الخاص**.دبي: دائرة المالية ،2010.

2) الراشد عادل محمد ،**إدارة الشراكة بين القطاعين العام و الخاص** .القاهرة : المنظمة العربية لتنمية الإدارية،2006.

3) الربيعي عبده، الفاضل محمد،**الخصخصة و أثارها على التنمية بالدول النامية** .ط1،القاهرة:مكتبة مدبولي،2004.

4) ضياء مجيد ،**الخصخصة و التصحيحات الهيكلية (اراء و اتجاهات)**.الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ،2008.

5) عبد الحافظ محمد محمود ، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومتطلبات التنمية :الإمكانيات والتحديات الحالة المصرية في ضوء التجارب الدولية.** القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2013.

6) عبد الفتاح محمد محمد ، **تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية.** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2008.

7) عواد المشاقبة إبراهيم ، **أثر الخصخصة على إدارة تطوير المنتجات.** عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013.

8) عوده المعاني أيمن،**الإدارة المحلية .**ط1،الأردن:دار وائل للنشر و التوزيع ،

9) القهيوي ليث عبد الله ، الوادي بلال محمود ،**التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص.** ط1،الأردن:الحامد للنشر و التوزيع،2012.

10) القهيوي ليث عبد الله ، الوادي بلال محمود ، **الشراكة بين مشاريع القطاعين العام والخاص (الإطار النظري والتطبيقي).**ط1،الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012.

11) لباد ناصر ، **الوجيز في القانون الاداري،**ط1.الجزائر:دار اللباد ،2006.

12) محمد الطماوي سليمان ، **الأسس العامة للعقود الإدارية.**ط1،القاهرة : دار الفكر العربي،1991

مقالات العلمية:

1) الامين العوض الحاج احمد، كمال طاهر حسن ، محنية رباب، **"الاطر المؤسسية للمجتمع المحلي و الشراكة في تحقيق التنمية".**2008.

2) بوقرة رابح ، جعيجع نبيلة ،**"دور المؤسسات المالية في تمويل التنمية المحلية-وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب".**جامعة المسيلة،الجزائر

3) خميس خليل ،**"مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر."**.مجلة الباحث جامعة ورقلة،العدد09،2011.

4) غربي وهيبة ، **"الشراكة بين الادارة المحلية والقطاع الخاص و دورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة ".** الأبحاث الاقتصادية والادارية ، جامعة بسكرة –الجزائر- العدد 16 ،2014.

5) مولاي لخضر عبد الرزاق ،**متطلبات التنمية في القطاع الخاص بالدول النامية –حالة الجزائر.**مجلة الباحث جامعة ورقلة ،العدد07،2009.

الدراسات الغير منشورة :

1)اكلي نعيمة ،**النظام القانوني لعقد الامتياز الاداري في الجزائر**.(رسالة ماجستير،جامعة تيزي وزو،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،2013.)

2)بلعسل محمد ، **سياسة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق.(رسالة ماجستير** في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،2008)

3)خنفري خيضر ،**تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و افاق.(اطروحة دكتورا**،كلية علوم الاقتصادية وعلوم التجارية و علوم التسيير،جامعة الجزائر3،2010)

4)رواقات فرح ، **دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة مركب حمام الصالحين بخنشلة** .(**مذكرة ماستر اكاديمي** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة محمد خيضر ، بسكرة .2013)

5)عامر إيمان ، **دور سياسة التشغيل في تحقيق التنمية المحلية ، دراسة حالة الوكالة الولائية للتشغيل بسكرة**، (**مذكرة ماستر أكاديمي** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة)

6)عبد اللاوي عبد السلام ،**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر-دراسة ميدانية لولايتي المسيلة و برج بوعريريج.(رسالة ماجيستير**،كلية علوم السياسية و العلاقات الدولية ،قسم علوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2010).

7)لمرواد صباح ،**دور القطاع الخاص في انشاء المدن الجديدة دراسة ميدانية في المدينة الجديدة (علي المنجلي).(رسالة ماجستير** في علم الاجتماع الحضري،كلية العلوم الانسانية و علوم الاجتماعية ،قسم علم اجتماع ،جامعة قسنطينة ،2011).

8)مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدولة النامية(حالة الجزائر)**،(أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة تلسمان،2010/2009).

الملتقيات:

1) بودخدخ كريم ، بودخدخ سعيد ،**"رؤية نظرية حول إستراتجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي"** ،الملتقى الوطني الاول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجل ، 20-21 نوفمبر 2001 .

مواقع الالكترونية :

1)ولد حامدون سليمان ، **"اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية"**. متحصل عليه عبر الرابط ،
http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/598.htm
2) محمد متولي،دكروري محمد،**"دراسة عن الشراكة مع القطاع الخاص مع التركيز على التجربة المصرية"**.متحصل عليه عبر الرابط
www.minshawi.com/vb/attachment.php?attachmentid=494&d=1250162975

الفهـــــرس :

العنـــاوين	الصفحة
مقدمـــة	5-1
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة.	07
المبحث الأول : مدخل مفاهيمي حول الشراكة بين القطاع العام والخاص.	08
المطلب الأول : تعريف الشراكة بين القطاعين.	08
المطلب الثاني : متطلبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	12
المبحث الثاني: ماهية القطاع العام والقطاع الخاص.	15
المطلب الأول: مفهوم القطاع العام ومميزاته.	15
المطلب الثاني: مفهوم القطاع الخاص و مميزاته.	17
المبحث الثالث: ماهية التنمية المحلية.	20
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وخصائصها.	20
المطلب الثاني: مرتكزات التنمية المحلية.	23
خلاصة الفصل الأول .	27
الفصل الثاني :دراسة تطبيقية لعملية الشراكة بين القطاعين في تحقيق التنمية المحلية.	30

المبحث الأول:أساليب الشراكة بين القطاعين الحكومي و الخاص في التجربة الجزائرية(أسلوب الامتياز كنموذج) .	31
المطلب الأول : عقد الامتياز كأسلوب لشراكة بين القطاع العام و الخاص.	31
المطلب الثاني : مجالات منح عقد الامتياز (امثلة)..	34
المبحث الثني : الشراكة بين القطاعين كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المحلية.	38
المطلب الأول : دور الشراكة بين القطاعين في المجال الاقتصادي و الاجتماعي.	38
المطلب الثاني : معوقات الشراكة بين القطاعين ..	42
المبحث الثالث : دراسة لعقد الشراكة لعقد الشراكة بين القطاعين في بلدية حاسي بن عبد الله.	44
المطلب الأول : تعريف ببلدية حاسي بن عبد الله و هيكلها التنظيمي.	45
المطلب الثاني : عقد الشراكة بين بلدية حاسي بن عبد الله و القطاع الخاص.	49
المطلب الثالث :تقيم عملية الشراكة بين البلدية حاسي بن عبد الله و القطاع الخاص .	51
خلاصة الفصل الثاني .	53
الخـــاتمة.	55-54
قائمة المراجع .	59-56